



P.O. Box 962497, Amman 11196 Jordan
Tel. +962 6 5157064, Fax. +962 6 5157046
email: info@shaleenergy.jo
www.shaleenergy.jo

الرقم : صخر زيتي/2005/ 93/ 2014

التاريخ : 15 أيار 2014

السادة بورصة عمان المحترمين
عمان - الأردن

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة

تحية طيبة وبعد:

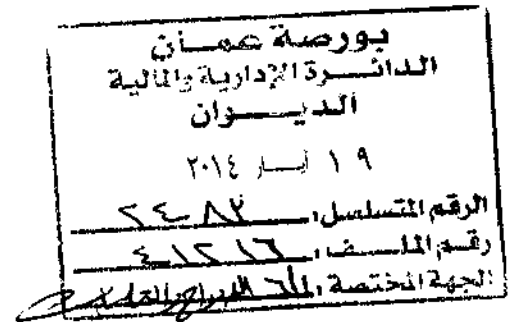
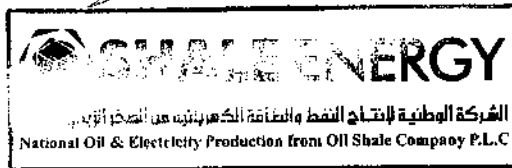
نرفق لكم صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة

الكهربائية من الصخر الزيتي والمنعقد بتاريخ 2014/04/27.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المدير العام بالوكالة

د. مجدي برجوس



وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السادس
للشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي
والمنعقد بتاريخ 2014/04/19

عقدت الهيئة العامة لمساهمي الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم السبت الموافق 2014/04/19 في مقر الشركة بحضور مساهمين يحملون أصالة ما مجموعة (1,888,912) سهماً ووكالة ما مجموعة (180,533) من رأسمال الشركة والبالغ (5,000,000) سهم/دينار، وحضر من أعضاء مجلس الإدارة (6) أعضاء من أصل (11) عضواً، وحضر من دائرة مراقبة الشركات مندوب عطوفة مراقب الشركات السيد عز الدين المبيضين، والسيد محمد الدسوقي، وأفاد مندوب عطوفة مراقبة الشركات السيد عز الدين المبيضين بأنه تم التأكد من أن الشركة قامت بكافة الإجراءات المتعلقة بعقد الاجتماع وبالإعلان عنه في وسائل الاعلان المختلفة حسب نص المادة (144، 145) من قانون الشركات.

وحيث أن نسبة الحضور كانت (41.389%) فلم يكتمل النصاب القانوني للجلسة وبناءً عليه فقرر رئيس الجلسة المهندس عبدالله عبيد الشوابكة تأجيل الاجتماع إلى يوم الأحد الموافق 2014/04/27، في تمام الساعة الخامسة مساءً في مقر الشركة.

رئيس الجلسة

مندوب عطوفة مراقب الشركات

كاتب الجلسة

م. عبدالله عبيد الشوابكة

السيد عز الدين المبيضين

عايدة الخطيب



**وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السادس الثاني "المؤجل"
للشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي
والمعقد بتاريخ 2014/04/27**

سبق هذا الاجتماع دعوة اجتماع الهيئة العامة العادي ظهر يوم السبت الموافق 2014/04/19، ولم يكتمل النصاب القانوني لعقد الاجتماع الأول، وتبعاً لذلك تم تأجيل الاجتماع إلى الساعة الخامسة من يوم الأحد الموافق 2014/04/27، وعليه عقدت الهيئة العامة لمساهمي الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي اجتماعها العادي السادس المؤجل في مقر الشركة في الساعة الخامسة من يوم الأحد الموافق 2014/04/27 للنظر في جدول أعمال هذا الاجتماع:

1. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي في اجتماعها السنوي الخامس وإقراره.
2. سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2013 والخطة المستقبلية لعام 2014 والمصادقة عليها .
3. سماع تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 2013/12/31 .
4. مناقشة ميزانية الشركة وحساباتها الختامية كما في 2013/12/31 والمصادقة عليها .
5. ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 وفقاً لأحكام القانون.
6. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2014، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل أتعابهم .
7. أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول أعمال الاجتماع وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يكون إدراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة بالاجتماع.

وقد استهل المهندس عبدالله الشوابكة رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة الاجتماع بالترحيب بالسادة المساهمين ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد عز الدين المبيضين ، والسيد ستيف كرادشه/ ممثل السادة شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية والأستاذ أيمن العقيلي/ المستشار القانوني للشركة.

اعلن السيد عز الدين المبيضين مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الثاني "المؤجل" وهو وفق أحكام قانون الشركات فهو يعقد بمن حضر، وبين إلى أن عدد المساهمين الحاضرين لهذا الاجتماع هو (25) مساهماً من أصل (2236) مساهماً يحملون أصالة ما مجموعة (1,979,637) سهماً ويحملون وكالة ما مجموعه (160,808) سهماً بما مجموعه (2,140,445) وذلك يشكل ما نسبته (42.809 %) من رأسمال الشركة المكتتب به والمدفوع والبالغة (5,000,000) سهماً، كما حضر (9) أعضاء من أعضاء مجلس إدارة الشركة من اصل (11) عضواً، وقد حضر هذا الاجتماع السيد ستيف كرادشه/ ممثل شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية والأستاذ أيمن العقيلي المستشار القانوني للشركة، كما وأشار السيد عز الدين المبيضين مندوب عام مراقب عام الشركات بأن الشركة قامت بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لعقد الاجتماعين الأول والثاني "المؤجل" من إرسال الدعوات والنشر في وسائل الإعلام المختلفة وأن النصاب القانوني متوفر وإن ما يصدر عنها من قرارات تعتبر ملزمة للشركة، راجياً من رئيس الجلسة بالتفضل ببدء الاجتماع وتعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لقرن

الأصوات، وقد رشح رئيس الجلسة الأنسة عائدة الخطيب كاتبة للجلسة، والمراقبين لفرز الأصوات هم المساهم السيد أحمد صالح أحمد حماد والمساهم السيد رشراش ذياب رشراش خميس.

وتم مناقشة جدول الأعمال على النحو التالي:

أولاً: تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق في اجتماعها السنوي الخامس وإقراره.
تم تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق في اجتماعها السنوي الخامس والمنعقد بتاريخ 2013/04/24، من قبل الأستاذ ايسن العقيلي المستشار القانوني للشركة، وتم إقراره بالإجماع.

ثانياً: سماع تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 2013/12/31.
قام السيد ستيف كرادشه/ممثل شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية بتلاوة تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية للسنة المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2013، وتم إقراره بالإجماع من قبل الهيئة العامة.

ثالثاً: سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2013 والخطة المستقبلية لعام 2014 والمصادقة عليها، ومناقشة ميزانية الشركة وحساباتها الختامية كما في 2013/12/31 والمصادقة عليها.
فتح باب المناقشة للسادة المساهمين حيث بدأ الاستفسار من قبل المساهم السيد أحمد حماد وكانت لديه عدة استفسارات حول آخر المستجدات مع الشريك الهندي؟ وهل يحق للشركة أن تدخل مع شريك آخر.
وأجاب رئيس الجلسة بالنسبة للشريك الهندي فالوضع كما هو لم يتغير أي شيء وموقفنا واضح كما هو مثبت في الاجتماع السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2013/04/24، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع الشريك الهندي CJ - Group ولم نجد أي استجابة أو تفاعل من قبلهم، أما بسؤالك حول الشراكة مع مستثمر آخر، قام رئيس الجلسة بتحويل السؤال للمستشار القانوني للشركة بالنسبة لبنود الاتفاقية بين الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي وبين CJ - Group فمن ناحية قانونية لا يوجد ما يمنع الدخول مع طرف آخر، وبين المستشار القانوني للشركة بأن مجلس الإدارة الحالي استطاع أن يحافظ على منطقة السلطاني فهي حق حصري بالكامل باسم الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي ولن يتم التنازل عنها، وتستطيع الشركة أن تتفاوض مع أي جهة أخرى في العالم، وخاصة بأن الشريك الهندي:

- عجز الشريك الهندي عن الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه بأن يقوم بتحويل (7) مليون دولار الى حساب الشركة وخلال (45-60) يوماً من تسجيل شركة السلطاني الدولية للنفط المساهمه الخاصه.
- لم يتم بتزويد الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي وسلطة المصادر الطبيعية والجهات الرسمية الأخرى بآية وثائق تثبت ملاءته المالية للدخول في هكذا مشروع وكما هو متفق عليه بالاتفاقية الخطية الموقعه معه.
- الشريك الهندي في معرض حديثه بأنه خبير في مسائل التعدين والطاقة، لم يثبت حتى الآن من خلال المراسلات أو الوثائق أو المستندات بأن له أي علاقة بالتعدين، وإنما اعتمد بشكل أساسي على الخبرات الوطنية التي نفتخر بها، أما شركة CJ- Group ليست لديهم أية خبرة في هذا الاستثمار،

وكنا قد اجتمعنا مع الشريك الهندي في مكتب عطوفة مراقب الشركات والذي كان دوره العمل على تقريب وجهات النظر حيث تم عرض ومناقشة الاتفاقيات والتي هي تبين بكل وضوح التزامات الشريك الهندي ، واقترح عطوفة مراقب الشركات أن يتم اعطائهم فرصة أخرى باعتبارهم شريكاً أجنبياً، وانقضت فترات طويلة ولم يستجب الشريك الهندي بأي من الحلول المقترحة واستمر بالمناورة وتجنب الالتزام .

وبخصوص شركة السلطاني الدولية فحكماً وقانوناً فإن المجلس الحالي لشركة السلطاني الدولية تنتهي ولايته خلال مدة سنة وثمانية أشهر والشريك الهندي ليس له الحق بالرجوع للشركة الوطنية، فنحن كشركة وطنية لم يتم الاخلال من قبلنا بنود الاتفاقية بل الاخلال كان من قبل الشريك الهندي CJ - Group وتعتبر الاتفاقيات مجمدة معهم لحين ايفاء الشريك بالتزاماته المالية المطلوبة منه حسب بنود الاتفاقيات، وامام الشركة عدة خيارات ومنها.

1. التقدم لدائرة مراقبة الشركات بطلب التصفية، ودائرة مراقبة الشركات أن تتداعى لتفعيل نصوص القانون.

2. توجيه رسالة للشريك الهندي بعقد اجتماع هيئة عامة غير عادي إذا لم يتم توجيه الدعوة خلال مدة معينة فيتم دعوة المجلس من قبل دائرة مراقبة الشركات ويتحمل الشريك الهندي كافة التبعات المالية والمعنوية.

- سأل المساهم السيد أحمد حماد حول دراسة الجدوى الاقتصادية، ومنح الشركة مليار طن والآن لدى الشركة 500 مليون طن فهل نبحث عن منطقة إضافية؟ وأجاب رئيس الجلسة بالنسبة لدراسة الجدوى الاقتصادية فقد تم تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والبنكية خلال المدة القانونية وقبلت وننتظر مناقشتها مع لجنة الطاقة في سلطة المصادر الطبيعية، أما سؤالك حول المليار طن إن الشركة حالياً لديها جزء من الامتياز ونحن نحفظ بحقنا بالحصول على المليار المتفق عليه مع الحكومة، ولا نبحث في الوقت الحالي عن منطقة إضافية نظراً لقلة الموارد المالية، وأضاف المستشار القانوني للشركة بأن الحكومة وقعت على مليار وتبين بأن المنطقة الممنوحة للشركة بها 500 مليون فالقصور لدى الحكومة وليست الشركة الوطنية بالحكومة ملتزمة بمنحنا منطقة إضافية.

- سأل المساهم المهندس عبدالله جبريل: بالنسبة للتخوفات حول الشريك الهندي، هناك معلومة جديدة بأن شركة السلطاني الدولية ليست موجودة، وتم إلغاء الترخيص ومنحها إلى شركة جديدة باسم شركة القمر الدولية، أجاب الرئيس بأن شركة CJ - Solution هي التي تم تحويلها إلى شركة القمر وأنهم يقومون بالتفاوض مع الحكومة للحصول على مذكرة تفاهم لشركة القمر، والشركة الوطنية وقعت اتفاقية مع شركة CJ - Group وإن شركة السلطاني الدولية لا زالت موجودة، وتحدث المهندس سابا سلطي/ نائب رئيس مجلس الإدارة وقال بأنه ليست لديهم أية إمكانيات مالية وإنهم يبحثون عن شريك ممول فقد حضرت الاجتماع شخصياً والمهندس محمد المحتسب/ عضو مجلس الإدارة مع ممول من طرف الشريك الهندي وهي شركة شيري SREI وتم تزويدهم بمعلومات عن الشركة ولكن لم يعود الممول، وتابع رئيس الجلسة بأن الشريك الهندي سراب ووضعهم غير حقيقي.

- سأل المساهم المهندس عبدالله جبريل لماذا لا نبحث عن شريك آخر؟ وأجاب رئيس الجلسة بأن هناك (15) شركة في الأردن مستثمرة في مجال الصخر الزيتي وجميع الشركات تبحث عن تمويل والشركة الوحيدة التي حصلت على تمويل هي شركة شل الأمريكية فلهم تمويل خاص بهم، وما زال البحث لإيجاد الموارد المالية والشراكات اللازمة لمشروع الصخر الزيتي.
- تم التحدث مع الشركات المختلفة في مؤتمر الصخر الزيتي الذي عقد في البحر الميت خلال الفترة 14-15 نيسان 2014 الذي حضره عدد كبير من كافة أنحاء العالم، وجميع الشركات تتحدث عن قدم سبق بالحصول على امتياز، وإن أول مشروع سينفذ سيحرك مشروع الصخر الزيتي وبالنسبة للشركة الوطنية فاستراتيجيتنا السعي نحو الامتياز مما يعطينا قوة كبيرة ويقوي مركز الشركة وخاصة بأننا الشركة الوحيدة الأردنية المساهمة العامة.
- المساهم المهندس عبدالله جبريل، طلب نسخة عن نتائج واستنتاجات الدراسات، وأجاب رئيس الجلسة بأن أي معلومات ممكن تزويد المساهمين والمهتمين بالصخر الزيتي الموجود في منطقة السلطاني أما دراسة الجدوى الاقتصادية فهي معلومات خاصة بالشركة ويجدر الحفاظ عليها.
- سأل المساهم أحمد حماد عن الشركة الروسية؟ وأجاب الرئيس بأن الشركة الروسية هي من تملك حقوق تكنولوجيا UTT-3000 ولها براءة اختراع وحقوق ملكية، وتم عقد لقاء معهم الأسبوع الماضي، وقال المهندس سابا سلطي/ نائب رئيس مجلس الإدارة بأن مشروع الصخر بحاجة إلى أموال كبيرة وبحسب سيناريوهات دراسة الجدوى الاقتصادية فإننا سنقوم ببناء وحدة واحدة ومن ثم نصل إلى 17 وحدة والتي تنتج 40 ألف برميل نפט باليوم، فصعوبة الاستثمار في الصخر الزيتي بأن كل منجم أو قطعة صخر زيتي لها مواصفات خاصة ويجدر تخصيص التكنولوجيا لتتوافق مع الصخر الزيتي المتوفر.
- سأل المساهم غالب جلال ووجه سؤاله للمستشار القانوني للشركة حول الاتفاقية، وهل يستطيع الشريك الهندي وقف الامتياز، والشريك الهندي لا يوجد لديه كفاءة مالية كيف تم التوقيع معهم؟ وأجاب المستشار القانوني بأنها مذكرة تفاهم وليس اتفاقية، ومذكرة التفاهم تمتد لمدة سنتين قابلة للتديد بناءً على قرارات سلطة المصادر الطبيعية حتى يتم استكمال كافة الشروط وبعدها تتحول من مذكرة تفاهم إلى امتياز، ولا يستطيع الشريك الهندي أن يحضر أو يوقف الامتياز في أي وقت، أما سؤاله حول كيف تم توقيع اتفاقية معهم فهذا الموضوع يسأل عنه المجلس السابق، فالمجلس الجديد الذي جاء بتاريخ 2012/5/8، مختلف تماماً عن المجلس السابق وبدأ يتلقى مراسلات من كل الجهات وبدأ بتنظيم الأمور للمحافظة على حقوق المساهمين والقواعد النازمة في القوانين الأردنية، فلدى استلام المجلس الجديد مهامه تم استلام كتاب من سلطة المصادر الطبيعية يطلب التأكيد على تحويل مذكرة التفاهم إلى جهة أخرى، وكانت هذه مفاجأة للمجلس وكان ذلك بعد (4) أشهر من تسلم المجلس مهامه وأضاف رئيس الجلسة بأن النقطة الوحيدة التي وقفت الامتياز طلب رئاسة الوزراء بترجمة الاتفاقية للغة العربية فهذا كان لصالح الشركة.
- وسأل المساهم غالب جلال هل تم إبراء ذمة أعضاء المجلس المنتهي ولايته بتاريخ 2012/5/8، فأجاب الرئيس بأنه لم يتم تبرأة المجلس السابق، وأضاف المهندس محمد المحتسب/ عضو مجلس الإدارة بأنه في الاجتماع المنعقد 2014/5/8، تم السؤال لرئيس المجلس السابق هل تم التنازل عن الاتفاقية وكان ذلك

بحضور مندوب دائرة مراقبة الشركات وأجاب الدكتور ماجد خليفة بأنه لم يتم التنازل أو الطلب بالتنازل عن مذكرة التفاهم. نرفق لكم نص السؤال والإجابة عليه في اجتماع الهيئة العامة في اجتماعها الرابع المنعقد بتاريخ 2012/05/08 حيث تم تكرار السؤال أكثر من مرة من قبل المهندس عبدالله الشوابكة لرئيس مجلس الإدارة السابق د. ماجد خليفة : هل تم توقيع أي تنازل عن حقوق الامتياز أو مذكرة التفاهم أو تم الطلب من الجهات الرسمية بتحويلها لصالح الشريك الهندي أو لشركة السلطاني الدولية للنفط؟ فأجاب معالي رئيس المجلس بأنه لم يتم التنازل أو الطلب بالتنازل الى شركة السلطاني و بأن عقد الامتياز سيبقى مع الشركة الوطنية ولكن اكتشفنا لاحقا بأن هناك طلب سابق بتحويلها إلى الشريك الهندي.

- المساهم أحمد حماد، بالنسبة للقضية المرفوعة من قبل د. ماجد خليفة/ رئيس مجلس الإدارة السابق أين وصلت القضية، أجاب الرئيس بأن د. ماجد خليفة/ رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة السلطاني الدولية للنفط قام بالتوقيع على عقد عمل شخصياً عندما كان رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي ومن الجانب الهندي Cj - Group ، ومن الجانب الأردني أعضاء مجلس إدارة شركة السلطاني الدولية وليس أعضاء مجلس إدارة الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي وكان تسميتهم بالأسماء، فنحن شركة مساهمة عامة يجب أن نقوم بتوكيل محامي حتى يتم المدافعة عن الشركة ، علماً بأننا كشركة وطنية لسنا طرفاً في التوقيع على العقد وهذا يعتبر إجحافاً في حق الشركة فقد كلف الشركة أتعاب محاماه ومصاريف قضائية أخرى، وأضاف المهندس سابا سلطي/ نائب رئيس مجلس الإدارة من الناحية القانونية لا يجوز أن يكون رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي مصلحة مباشرة أو عقود ناجمة عن أعمال الشركة وبالتالي فعقد العمل باطل ومخالف للقانون.

- المساهم السيد غالب جلال بالنسبة للدراسات وأعمال التنقيب مبالغ متواضعة جداً، أرجو توضيح ما هي الأتعاب المهنية ولماذا هناك زيادة في مبالغ الإيجارات والرواتب والأجور، وأجاب رئيس الجلسة بأن الأتعاب المهنية هي أتعاب محاماه وتدقيق، وبالنسبة للإيجار فقد تم الإعلان في الاجتماع السابق بأنه تم نقل الموقع إلى الموقع الجديد حيث لا يوجد أي زيادة تذكر في المصاريف وتقريباً متساوية، حيث تم التوضيح بأنه كان هناك فترة نقوم بدفع إيجار المكتب القديم والمكتب الجديد لذلك نلاحظ بأنها زيادة ولكن في الواقع هي شبه متساوية، وأجاب المدير العام بالوكالة بالنسبة لمصاريف الرواتب والأجور ففي عام 2010-2011 كانت أكثر بكثير من عام 2013.

- سال المساهم السيد غالب الجلال بأن الشركة لديها أمانات ضريبة دخل، بالرغم من خسائر الشركة، فتمت الإجابة من قبل السيد عبد الكريم ذياب/ المحاسب الرئيسي في الشركة وقال بأن لدى الشركة الوطنية لديها ودیعة لدى البنك ويتم خصم 5% من قيمة المربحة، فهذه تسجل أمانات في ضريبة الدخل، أما عن ضريبة المبيعات فقد تم تسجيل الشركة في ضريبة المبيعات حتى تتمكن الشركة من استرداد قيمة الضريبة المدفوعة مقدماً حتى يتم الانتاج فيتم تخفيض قيمة المبالغ الموردة للضريبة.

شكر رئيس الجلسة المهندس ساجا سلطي، والمهندس محمد المحتسب والدكتور مجدي برجوس على الإنجازات التي تحققت للشركة بتقديم دراسة الجدوى الاقتصادية والبنكية، ودراسات البنية التحتية التي قام بها مكتب اربتك جردانة لسلطة المصادر الطبيعية في الوقت المحدد. وبعد المناقشة تم المصادقة على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2013 والخطة المستقبلية لعام 2014 وميزانية الشركة وحساباتها الختامية كما في 2013/12/31 والمصادقة عليهما.

قال مندوب عطوفة مراقب الشركات بأن وما ورد من قول المستشار القانوني للشركة بخصوص اخذ الاجراءات على شركة السلطاني الدولية وبأن الدائرة مقصرة فدائرة مراقبة الشركات لم تقصر ولكن الدائرة حذرة جداً عند التصفية وإذا ترتب على أي اتفاقية إخلال فعلى الشركة واستناداً للقاعدة القانونية على المتضرر الرجوع للقضاء وليس لدائرة مراقبة الشركات، وتم سؤال من قبل المهندس محمد المحتسب لمندوب عطوفة مراقب الشركات في حال وصلت الخسائر إلى 15 ضعف رأس المال لشركة مساهمة خاصة هل تخضع لتصفية إجبارية من قبل دائرة مراقبة الشركات، وقال بأن القانون لم يحدد نسبة وإنما قال إذا كانت هناك خسائر جسمية للشركة فيتم العمل على تصفيتها.

رابعاً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 وفقاً لأحكام القانون. تم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2013 وفقاً لأحكام القانون.

خامساً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2014، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل أتعابهم. قررت الهيئة العامة بالإجماع انتخاب مكتب السادة طلال أبو غزاله وشركاه الدولية كمدققين خارجيين لحسابات الشركة لعام 2014، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل أتعابهم.

سادساً: أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول أعمال الاجتماع وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يكون إدراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة بالاجتماع. وحيث أنه لم يكن هنالك أية أمور أخرى من قبل الهيئة العامة فقد شكر رئيس الجلسة المهندس عبدالله الشوابكة المساهمين على حضورهم وحسن الاستماع وأعلن اختتام الاجتماع في تمام الساعة 7:00 مساءً.

رئيس الجلسة

مندوب عطوفة مراقب الشركات

كاتب الجلسة

عبدالله عبيد الشوابكة

السيد عز الدين المبيضين

عايدة الخطيب